المجلة العلميّة لعلوم الشّريعة
Scientific journal of Sharia Sciences
تصدرعن كلّيّة علوم الشّريعة بجامعة المرقب
رقم التّصنيف الدولي (ISSN):3006-1016

تاريخ الاستلام: 2025/12/15 م تاريخ القبول: 2025/12/31 م تاريخ النشر:2026/02/15 م

الصناعة الحديثية عند الإمام المناوي في كتابه: شرح الشمائل

أ. علي محمد الدروقي
قسم التفسير والحديث. كلية علوم الشريعة. جامعة المرقب. ليبيا.
amaldrugi@elmergib.edu.ly

ملخص البحث:

تعد شروح الشمائل النبوية ميدانا لإبراز الصناعة الحديثية عند العلماء، ويعد الإمام عبد الرؤوف المناوي من أبرز من اعتنى بالشمائل شرحا وتحليلا، حيث برزت في شرحه الصناعة الحديثية الدقيقة، وعلى الرغم من ذلك لم تحظ الصناعة الحديثية لديه بدراسة علمية مستقلة تكشف عن معالمها المنهجية والتطبيقية، ومن هنا تبرز إشكالية البحث في الحاجة إلى دراسة هذه الصناعة وبيان خصائصها وإسهامها في خدمة السنة النبوية. ويهدف هذا البحث لإبراز الصناعة الحديثية للعلامة عبد الرؤوف المناوي، من خلال كتابه (شرح الشمائل)، وقد اتبعت فيه المنهج الاستقرائي لجمع المادة العلمية التي تتعلق بالبحث، وقد قسمت البحث إلى: ثلاثة مباحث وخاتمة، المبحث الأول: الإمام المناوي وكتابه الشمائل، المبحث الثاني: علوم الحديث المتعلقة بالإسناد، المبحث الثالث: علوم الحديث المتعلقة بالمتن، المبحث الرابع: علوم الحديث المشتركة بين الإسناد والمتن، ثم الخاتمة، وكان من أبرز نتائج هذا البحث: أن شرح الإمام المناوي -رحمه الله- من أجل وأفضل الشروح لكتاب الشمائل وأكثرها نفعا، لما حواه من الفوائد الحديثية والفقهية، وقد استفاد وأفاد منه الشراح بعده واعتمدوا عليه، إتقان المناوي وتمكنه من الصناعة الحديثية وذلك يظهر في الجوانب الحديثية من الشرح.

الكلمات المفتاحية: الصناعة الحديثية، تخريج الحديث، المناوي، الشمائل، شرح الشمائل.

Alsaneat alhaditha in Imam al-Manawi in his book: Explanation of Shamal

Ali Mohamed Al-Durouqi
Department of Interpretation and Hadith, Faculty of Sharia Sciences, Elmergib University
amaldrugi@elmergib.edu.ly

Abstract:

Summary of the research: Shamal is a field to highlight the modern industry at scholars. Imam Abdel Raouf Al-Manawi is one of the most prominent and analyzed and analyzed, and has emerged in explanation of the exact modern industry, and though not The modern industry has an independent scientific study unveils its systematic and applied parameters, and here is the problem of research in the need to study the industry and indicate its properties and contribute to the service of the Prophet. This research is intended to highlight the modern industry of Abdul Raouf Al-Manawi, through his book (explaining the namely), and has followed the inductive curriculum to collect the scientific article on research, and has been divided into: three and conclusions, the first top: Imam al-Manawi and his book Shamal, the second topic: Modern science related to the assassination, the third topic: Modern science related to the mint, the Fourth Seyfathers: Joint Science Joint Association, and then conclusion, and was one of the most prominent results of this research: The explanation of Imam al-Manawi. In order for the best and the most expensive, the most efficient and the most efficient benefits, has benefited from him and reportedly dependent on him, and adopted by the mastermind and enabling him from the modern industry, which appears in the modern aspect.

Keywords: Alsaneat alhaditha, Modern Graduation, Al-Manawi, Shamal, Explain the Shamal

المقدمة

الحمد لله المستوجب لكل كمال، المتنزه عن كل نقصان، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صاحب الشمائل البهية، والموصوف بأسنى الخصال الزكية، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

فكرة البحث وسبب الاختيار:

فلما كان الإمام المناوي من أشهر أعلام المحدثين في القرن الحادي عشر، وله تراث وجهود علمية كبيرة في خدمة السنة المطهرة، وكان من أبرز هذه الجهود: شرحه على ((الشمائل المحمدية)) للإمام الترمذي، حيث أفاد منه العلماء والشراح بعده، وكان من مصادر شروح الشمائل فيما بعد إلى عصرنا. وللأسف إلى الآن لم يحض – فيما أعلم- بتحقيق علمي دقيق مقابل على نسخه الخطية يخرجه للقراء وطلبة العلم في أبهى حلة.

توكلت على الله واخترت في بحثي هذا أن أنوه على عَلمٍ من أعلام الحديث ومعالم الصناعة الحديثية في كتابه شرح الشمائل، وسميت البحث: ((**الصناعة الحديثية عند الإمام المناوي في كتابه شرح الشمائل**)).

إشكالية البحث:

تعد شروح الشمائل النبوية ميدانا لإبراز الصناعة الحديثية عند العلماء، ويعد الإمام عبد الرؤوف المناوي من أبرز من اعتنى بالشمائل شرحا وتحليلا، حيث برزت في شرحه الصناعة الحديثية الدقيقة، ومع ذلك لم تحظ الصناعة الحديثية لديه بدراسة علمية مستقلة تكشف عن معالمها المنهجية والتطبيقية، ومن هنا تبرز إشكالية البحث في الحاجة إلى دراسة هذه الصناعة وبيان خصائصها وإسهامها في خدمة السنة النبوية.

وتتمحور إشكالية البحث في التساؤلات الأتية:

1- من هو الإمام المناوي؟ وما قيمة شرحه للشمائل من بين الشروح؟

2- ما منهج المناوي في شرح الإسناد والقواعد التي أبرزها في كتابه؟

3- ما طريقة المناوي في التخريج والحكم على الحديث؟

4- ما جهود المناوي في علل الأحاديث؟

5- ما منهج المناوي في شرح المتن وبيان معانيه وتوضيح مختلفه؟

أهداف البحث:

1- التعريف بالمناوي وبيان مكانة شرحه على الشمائل.

2- إبراز منهج المناوي في شرح الأسانيد والترجمة للرواة والحكم عليهم جرحا وتعديلا.

3- بيان طريقته في التخريج والحكم على الأحاديث.

4- إظهار جهود المناوي في علل الحديث.

5- بيان منهج المناوي في شرح المتن وتعامله مع غريب الحديث ومختلف الحديث وبيان فقهه.

منهج البحث:

يقوم منهج البحث إجمالا على الاستقراء ثم التصنيف ثم التحليل والنتيجة.

والمراد **بالاستقراء**: استقراء مواطن الصناعة الحديثية الواقعة في كتاب شرح المناوي على الشمائل، ومن ثَمَّ تصنيفها حسب الموضوعات والأنواع، وهذا لا يتأتى إلا بالقراءة الهادئة المركزة للكتاب، وهو ما قمت به أولا قبل كتابة أي كلمة في البحث.

ومن ثَمّ كان **التحليل** للخروج بالنتيجة النهائية مع مراعاة القرائن والدلائل المتعلقة بكل مسألة.

هذا هو المنهج الإجمالي الذي اتبعته في البحث، وإن كنت لم أتقيد بكتابة مفردات الاستقراء أو المقارنة كافة، إنما أكتفي ببعض الشواهد التي تحقق الغاية وتخدم البحث في صلب موضوعه، مراعاة للاختصار.

الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع والبحث في قنوات البحث المتاحة لي لم أطلع على دراسة لهذا الموضوع بتفصيلاته، لكن وقفت على عنوان رسالة ماجستير، نوقشت بمصر: "منهج الإمام المناوي في شرح الشمائل" ولم أطلع على محتوى البحث ولا على منهجيته المتبعة، إنما هو إعلان في صفحات التواصل الاجتماعي عن مناقشة هذا البحث بهذا العنوان فقط.

وقد كتب عن الصناعة الحديثية عند بعض الأئمة في بحوث كثيرة، إلا أن الصناعة الحديثية للمناوي في هذا الكتاب لم تحض بدراسة بحثية فيما اطلعت عليه.

هيكلية البحث:

قسمت البحث وفق الآتي:

المقدمة وفيها: فكرة البحث، وإشكاليته، وأهدافه، وهيكليته، والدراسات السابقة، وحدود البحث.

المبحث الأول: الإمام المناوي، وكتابه شرح الشمائل، وفيه:

المطلب الأول: ترجمة مختصرة للإمام المناوي.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "شرح الشمائل".

المطلب الثالث: المنهج العام للكتاب، وقيمته العلمية.

المبحث الثاني: علوم الحديث المتعلقة بالإسناد. وفيه:

المطلب الأول: عنايته بتراجم الرواة.

المطلب الثاني: منهجه في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا.

المطلب الثالث: عنايته بألفاظ الأداء والرواية، واللطائف الإسنادية وما يتعلق بهما.

المبحث الثالث: علوم الحديث المتعلقة بالمتن.

المطلب الأول: جهوده في ضبط المتن وتوثيقه ومقابلته.

المطلب الثاني: عنايته بغريب الحديث، ومبهم المتن.

المطلب الثالث: منهجه في فقه الحديث ومختلفه.

المبحث الرابع: العلوم المشتركة بين الإسناد والمتن.

المطلب الأول: عنايته بعلل الحديث ونقده سندا ومتنا.

المطلب الثاني: منهجه في التخريج والحكم على الحديث.

المطلب الثالث: اعتناؤه بالمصطلحات الحديثية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإمام المناوي وكتابه شرح الشمائل

المطلب الأول: ترجمة الإمام المناوي

هو محمد عبد الرؤوف بن محمد تاج الدين بن نور الدين علي بن زين العابدين بن شرف الدين يحيى الحدادي نسبة، ثم المُناوي[1]، القاهري، الشافعي، الإمام الحافظ، أحد العلماء المشهورين في علم الحديث والفقه الإسلامي واللغة العربية وغيرها من العلوم[2].

نسبه ومولده ونشأته العلمية:

وُلد في القاهرة عام: 952 هـ، وتربى ونشأ في عائلة كلها علم وصلاح وورع، ونشأ في بيئة علمية، حيث تلقى تعليمه على يد والده ونخبة من العلماء البارزين في عصره، حيث حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة، وبرز في كثير من العلوم الاسلامية كالتفسير والحديث والفقه، والأصول، واللغة العربية وغيرها من العلوم.

ثناء العلماء عليه:

حظي الإمام المناوي بتقدير كبير من العلماء المعاصرين له، ووصفوه بأنه خاتمة الحفاظ، العلاّمة محدث العصر، علاّمة مصر، عالم راسخ في العلم، وعارف بالأصول والفروع، مما جعله مرجعا هاما في علوم الحديث. كما اعتُبر من أبرز العلماء الذين نهضوا بعلوم الحديث في عصره، وكان له دور كبير في نشر العلم وتعليمه للطلاب[3].

قال ابن المحبي[4]: ((الإمام الكبير الحجة الثبت القدوة صاحب التصانيف السائرة، وأجلُّ أهل عصره من غير ارتياب، وكان إماما فاضلا زاهدا عابدا قانتا لله خاشعا له، كثير النفع، وكان متقربا بحسن العمل مثابرا على التسبيح والأذكار صابرا صادقا،..))[5].

ولا شك أنه كان أعلم معاصريه بالحديث وأكثرهم فيه تصنيفا وإجادة وتحريرا[6].

1- نسبة إلى مُنية بني خَصِيب، بلد بالصعيد، هذا ما نص عليه المناوي نفسه في ترجمته لجده قطب الدين مخلوف ابن عبد السلام، وما نص عليه ابنه في ترجمة أبيه. ينظر: الطبقات الكبرى، للمناوي، 510/4. وإعلام الحاضر والبادي بمقام الشيخ عبد الرؤوف المناوي، 58.

2 - للتوسع في ترجمته ينظر: إعلام الحاضر والبادي، 57، وما بعدها. والبدر الطالع 357/1. وفهرس الفهارس 560/2. ومعجم المطبوعات، 1798/2. والأعلام للزركلي 204/6. وهدية العارفين 510/1.

3- ينظر: فهرس الفهارس 560/2.

4- هو: محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد، المحبي الحموي الأصل، الدمشقي، عني كثيرا بتراجم أهل عصره، فصنف (خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر)، و (نفحة الريحانة)، وغيرها. ولد في دمشق وسافر إلى الآستانة وبروسة وأدرنة ومصر، وولي القضاء في القاهرة، وعاد إلى دمشق فتوفي فيها سنة: (1111هـ). ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر 86/4.

5- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر 412/2.

6- ينظر: فهرس الفهارس 560/2.

والحق أن هذا العالم علمه أكثر من شهرته، وتميُّزُه فوق مكانته الاعتبارية بين الباحثين المعاصرين، حيث تتميز كتبه وشروحه بقدر من التحرير والإتقان لا تجدهما عند أقران ومعاصرين له نالوا من الشهرة فوق ما نال هو من الشهرة، وهو يفوقهم في حسن التأليف وإجادة التصنيف[1].

شيوخه وتلاميذه:

أشهر شيوخه: أخذ التفسير والحديث: عن النور علي بن غانم المقدسي[2]، والنجم الغيطي[3]، وعن الشمس الرملي[4] فقه الشافعية، وأخذ التصوف عن جماعة منهم: الشيخ حسن المنتشوي[5] والشيخ عبد الوهاب الشعراني[6] وغيرهما[7].

ومن أشهر تلاميذه: ابنه محمد تاج الدين[8]. وكان يستملي منه كتبه، وأخذ عنه خلق كثير، منهم: الشيخ سليمان البابلي[9]، وابن أخته الحافظ البابلي[10]، والشيخ أحمد الكلبي[11]، والشيخ علي الأجهوري[12]، وغيرهم[13].

مكانته في علوم الحديث و آثاره العلمية:

للإمام المناوي مكانة في علم الحديث عند المحدثين، خصوصا المتأخرين منهم، وكتبه شاهدة على مكانته. فهي غزيرة الفوائد، كثيرة النكت والتعقبات.

بالإضافة إلى تميز الإمام المناوي بإنتاجه العلمي الغزير، حيث تجاوزت تصانيفه التسعين مصنفا، وذلك لانزوائه للبحث والتصنيف، وأكثرها مطبوع ومتداول بين طلبة العلم، أذكر هنا أشهرها اختصارا[14]:

1- شرح الحديث النبوي، للشريف حاتم العوني، ص: 486.

2- له ترجمة في: البدر الطالع 491/1. وسلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة 978/2.

3- محمد بن أحمد بن علي، المصري، الشافعي، ت: 981هـ له ترجمة في: شذرات الذهب، 595/10. وفهرس الفهارس 888/2. والرسالة المستطرفة، 200.

4- محمد بن حمزة بن شهاب الدين، الرملي، المنوفي، ت: 1004هـ له ترجمة في: خلاصة الأثر 342/3.

5- له ترجمة في: خلاصة الأثر 89/2.

6- له ترجمة في: شذرات الذهب، 544/10. وهدية العارفين 641/1.

7- ينظر: إعلام الحاضر والبادي، 67. وفهرس الفهارس 560/2.

8- ينظر: خلاصة الأثر 314/2. والأعلام للزركلي 204/6.

9- له ترجمة في: شجرة النور الزكية 303/1.

10- محمد بن علاء الدين الأزهري، (ت: 1077هـ). له ترجمة في: خلاصة الأثر 39/4.

11- (ت: 1027هـ). له ترجمة في: شجرة النور الزكية 420/1.

12- شيخ المالكية في عصره، علي بن زين العابدين، ت: 1066هـ له ترجمة في: خلاصة الأثر 157/3. وفهرس الفهارس 712/2.

13- ينظر خلاصة الأثر: 413/2.

14- وللتوسع ينظر: إعلام الحاضر والبادي، 87 وما بعدها.

1. بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين.
2. الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية.
3. التيسير شرح الجامع الصغير.
4. الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور ﷺ.
5. شرح الشمائل، وهو أحد شرحيه على الشمائل، وهو الشرح الممزوج. وهو الذي تقوم حوله هذه الدراسة.
6. كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق.
7. نخبة الكنوز في سر الرموز في الحديث.
8. اليواقيت والدرر في شرح نزهة النظر.

وهذه المؤلفات تعكس علمه الواسع ومساهمته الكبيرة في تطوير الفكر الإسلامي ونشر العلم بين طلابه.

وفاته: توفي الإمام عبد الرؤوف المناوي يوم الخميس الثالث والعشرين من شهر صفر، بالقاهرة، عام: 1031 هـ[1].

المطلب الثاني: التعريف بكتاب: "شرح الشمائل"

يعد شرح الشمائل للإمام المناوي من أشهر شروح (شمائل الترمذي)، وذلك لإجادة مؤلفه ومكانته العلمية، وحسن تأليفه، وبراعته في علوم الحديث، وتميز شروحه بقدر من التحرير والإتقان لا يوجد عند أقرانه.

أولا: اسم الكتاب وصحة نسبته لمؤلفه:

اسم الكتاب: لم يذكر المناوي – رحمه الله- أي اسم للكتاب في مقدمة الكتاب، ولكن النسخ الخطية الموجودة في أشهر المكتبات أثبتت هذا الاسم على غلاف الكتاب: (شرح الشمائل)[2].

وكذلك كتب التراجم التي ترجمت للمؤلف ذكرت هذا الكتاب بهذا الاسم[3].

وأما نسبة الكتاب للمؤلف: فهو مما لا شك فيه؛ فقد ذكر ابنه تاج الدين: أن له شرحين على الشمائل، أحدهما مزج، والثاني قولات[4].

هذا، وقد انتهى الإمام المناوي – رحمه الله - من تأليف هذا الكتاب، سنة 999هـ، كما بينه في نهاية الكتاب[5]، وكان عمره آنذاك:47 سنة.

1- ينظر: إعلام الحاضر والبادي، 70.

2- ينظر على سبيل المثال، غلاف النسخة الخطية للكتاب، المحفوظة بالمكتبة الأزهرية، تحت رقم: [خ2225، ع42917].

3- ينظر: إعلام الحاضر والبادي، 91.

4- المصدر نفسه.

5- المصدر نفسه، 303/2.

المطلب الثالث: المنهج العام للمؤلف في الشرح، وقيمته العلمية

أولا: المنهج العام للمؤلف في الشرح:

شرَح الإمام المناوي – رحمه الله – في كتابه هذا أحاديث الشمائل للإمام الترمذي، شرحا تحليليا مفصلا، سندا ومتنا، بطريقة دمج الشرح بالمتن.

فبدأ بمقدمة بين فيها بإيجاز مكانة كتاب الشمائل، ثم أشار إلى أن ممن تصدى لشرحه العصام، وابن حجر المكي، مبينا مميزات الشرحين وما وقع فيهما من السقطات والأوهام، ثم تعرض للأمر الباعث على تأليفه لهذا الكتاب، مبينا أنه ينطلق من الشرحين السابقين، وأنه إذا أطلق لفظ الشارح، فإنما يريد به ابن حجر المكي، فجاء كتابه اختصارا للشرحين، مع تعقب واستدراك عليهما، وضم بعض فرائد الفوائد إليه.

ثم بعد ذلك شرع في شرحه، بذكر طبقات رواة الكتاب، وقسمهم على اثنتي عشرة طبقة، اقتبسها من الحافظ ابن حجر في (التقريب)، كما صرح هو بذلك[1].

ثم ابتدأ بشرح مقدمة الإمام الترمذي، وفيها تعرض لمسائل وفوائد مهمة، منها: شرح البسملة، وبيان سبب ابتداء المصنف بها، ومراتب أهل الحديث، وترجمة موجزة للإمام الترمذي وبعض مناقبه.

تلا ذلك شرحه لأبواب الكتاب وما فيها من أحاديث، بابا تلو الآخر، مبتدئا بشرح ترجمة الباب، وبيان مناسبتها لما قبلها وما بعدها من الأبواب، ثم بترجمة رجال الإسناد، ثم بشرح متن الحديث شرحا مستفيضا مفصلا، جامعا بين العلوم المختلفة، والفوائد المستطردة.

ثانيا: قيمته العلمية:

تظهر قيمة كتاب (شرح الشمائل) للمناوي، في كونه شرحا لكتاب من كتب السنة النبوية المهمة، التي اعتنت بعرض أحاديث شمائل النبي ﷺ وهديه في بعض تعبداته ومعاملاته، ولا شك أن تقريب مثل هذه الأحاديث وتبسيط معانيها للفرد المسلم من الضرورة بمكان؛ إظهارا للقدوة الحسنة، والأنموذج الأسمى الذي أمرنا الله باتباعه في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[2].

إضافة إلى مكانة الإمام الترمذي وعلو كعبه في الحديث وعلومه، وكذا شهرة الإمام المناوي وسعة معرفته، وتضلعه في العلوم الإسلامية، سيما علوم الحديث، وشهرته في التأليف، كل ذلك أضفى على الكتاب قيمة علمية بارزة، كما تتجلى قيمته العلمية بما فيه من مادة علمية ماتعة، حيث هنالك الجرح والتعديل، وتراجم الرواة، وتمييز المهمل وتبيين المبهم، وتفسير الغريب، والجمع بين الروايات، وإيراد الفوائد اللغوية والحديثية والفقهية، والتنبيه على الأوهام، وحسن التنسيق والترصيف في العبارة، ورشاقة الأسلوب، وتبسيط المعاني،

(1) شرح الشمائل، 2/1.

2 سورة الأحزاب، من الآية: (22).

وسلاسة المباني. وكل هذا وذاك: جعل مَن بعده من العلماء يتأثرون به، ويستفيدون منه، وينقلون عنه في تآليفهم، ويرتضون عباراته، ويركنون إلى توضيحاته وتقريراته [1].

ثالثا: أشهر طبعات الكتاب والدراسات التي أقيمت حوله.

على الرغم من القيمة العلمية الواضحة للكتاب ومؤلفه، لم يحض الكتاب بكثير من العناية والطباعة، فقد طبع بحاشية كتاب: (جمع الوسائل) للقاري، ومنها طبعة يحيى أفندي باستنبول عام (1290هـ)، وطبعة مصطفى البابي الحلبي عام: (1318هـ)، والمكتبة الجمالية بمصر، سنة: 1330هـ، وأعيدت طبعته مرات عديدة، ومنها طبعة دار الأقصى، ولم أقف فيما اطلعت عليه من دراسات لهذا الكتاب وتحقيقه، رغم كثرة نسخه الخطية وسهولة الوصول إليها.

1- وممن تعقب عليه واستفاد منه: معاصره نور الدين بن برهان الدين الحلبي (ت: 1044هـ) في شرحه: (الوفا بشرح شمائل المصطفى)، لكنه توفي قبل تمامه، ووصل فيه إلى بداية باب: صفة شراب رسول الله صلى الله عليه وسلم. منه نسخة بمكتبة مراد ملا بتركيا، رقم: (462). كما أن عليه حاشية لأبي بكر بن أبي القاسم الأهدل (ت: 1035هـ)، وهي: (أعذب المناهل الروية شرح الشمائل المحمدية)، وممن استفاد منه غاية الاستفادة: الإمام إبراهيم بن محمد الباجوري (ت: 1260هـ)، في شرحه المسمى: (المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية). وغيرهم ممن جاء بعدهم.

المبحث الثاني: علوم الحديث المتعلقة بشرح الإسناد

يعتني المناوي – رحمه الله- بشرح إسناد الحديث، بما فيه من التراجم والألفاظ ومقابلتها على نسخ الشمائل، والحكم على الرواة والأسانيد أحيانا، وذكر لطائف الإسناد، وفي هذا المبحث سأتناول بيان صنعة المناوي في سبك الترجمة وبراعته في ذلك.

المطلب الأول: عنايته بتراجم الرواة

تظهر عناية الإمام المناوي -رحمه الله - بتراجم الرواة، فيما يأتي:

أولا: **التعريف بشخص الراوي.**

حيث يترجم لجميع الرواة الواردة أسماؤهم في إسناد الحديث، مراعيا الاختصار وعدم التكرار، فمن سبقت ترجمته يهمله ولا يعيد له الترجمة مرة أخرى، إلا إذا كان مبهما أو مهملا في الإسناد فيبينه.

والعناصر التي يذكرها المناوي – رحمه الله-في الترجمة للراوي والتعريف بشخصيته، هي المعروفة المألوفة: كذكر الاسم والنسب والنسبة واللقب، وغير ذلك مما يشخص هوية الراوي ويخرجه من حيز الإبهام.

كما يتضح اعتماده على كتاب (التقريب)، للحافظ ابن حجر في أغلب عناصر تراجمه للرواة.

وفيما يلي ذكر لبعض هذه العناصر مع التمثيل لها:

أ- **ترجم لجميع رجال الإسناد**، من أوله إلى الراوي الأعلى وهو الصحابي، فذكر اسم الراوي وكنيته، ونسبه، ونسبته، وربما يذكر وجه النسبة في بعض الأحيان، كما بين بعضا من سيرته وثناء العلماء عليه.

مثال ذلك: قوله رحمه الله: ((...(أبو رجاء)، بمهملة فجيم، (قتيبة) مصغرا، البلخيُّ، البعلاني: نسبة إلى بعلان - بفتح الموحدة وسكون المهملة وفتح اللام وآخر ذلك نون- قرية من قرى بلخ، أحد أئمة الحديث، ثقة ثبت، وهو (ابن سعيد): كمجيد، الثقفي، مولى الحجاج بن يوسف، ولد ببلخٍ سنة: ثمان أو تسع وأربعين ومائة، وأخذ عن مالك، والنسائي، وشريك، وطبقتهم، إلا ابن ماجه، وخلق، وكان مأمونا حافظا صاحب سنن، كتب الحديث عن ابن لهيعة عن ثلاث طبقات، مات سنة: أربعين ومائتين، وله اثنتان – أو إحدى- وتسعون.

(عن) الإمام المشهور صدر الصدور (مالك بن أنس) الحميري الأصبحي، شيخ الشافعي، أحد أركان الإسلام وإمام أئمة دار الهجرة...))[1]. ثم شرع في ترجمة مفصلة للإمام مالك رحمه الله، ثم بقية رجال الإسناد إلى أن ترجم للصحابي راوي هذا الحديث: وهو أنس بن مالك ﷺ.

ويتضح من خلال هذه الترجمة توسع المناوي في الترجمة للراوي، ولم يكتف ببيان الاسم والنسبة والحكم على الراوي فقط، بل توسع في ذكر فضائل المترجم له، وسنة الولادة أحيانا، وذكر سنة الوفاة، وبعض شيوخ الراوي، وبعض تلاميذه وغير ذلك مما يميز الراوي عن غيره دون أي لبس.

1- 13/1.

ب- يهتم المناوي– رحمه الله- كثيرا بضبط أسماء الرواة و أنسابهم وألقابهم وكناهم، مما يدل على سعة اطلاعه ومعرفته بالرجال. وفيما يلي أمثلة لذلك:

أمثلة لضبط اسم الراوي:

قوله: ((.. (عن الرُبَيِّع) براء مضمومة فموحدة مفتوحة، فتحتية مكسورة مشددة..))[1].

وقوله: ((...(حدثني عِلباء): بمهملة مكسورة، فلام ساكنة، فموحدة..))[2].

وقوله: ((.. (ثنا عبيدة) بالتصغير عند الجمهور..) ثم قال: ((وقال أبو عيسى – أي الترمذي: وقال بعضهم: مخالفا لما مر: من أن (عبيدة) مصغرا، (عَبيدة) بفتح أوله، (بنت نابل) بباء موحدة بعد الألف. وقال زين الحفاظ العراقي: (المشهور أنها عُبيدة بضم العين، وفتح الباء الموحدة مصغرة..)) [3].

وقوله: ((...(عن جدتيه دحيبة وعليبة): بإهمال الدال والحاء والعين، وبعد المثناة موحدة فيهما، وهما بلفظ التصغير، قال السيوطي: " وأيت الأولى مضبوطة بخط من يوثق به بفتحة فوق الدال وكسرة تت الحاء ..))[4].

أمثلة لضبط نسب الراوي:

قوله: ((...(وهو عبد الله بن الشِّخِّير) بمعجمتين مشددتين مكسورتين، فمثناة تحتية، فراء..))[5].

وقوله: ((...(عمرو بن العاص) ...، والجمهور على كتابته بالياء، وحذفها لغةٌ))[6].

وقوله: ((.. (أنبأنا عمر بن علي المقدمي): نسبة لمقدم، اسم مفعول من التقديم..))[7].

وقوله: ((...(الحسين بن محمد الحريري) قيل: بمهملة مفتوحة مكبرا، وقيل: بل بجيم ومهملتين نسبة إل جرير مصغرا..))[8].

أمثله لضبطه لقب الراوي:

قوله: ((.. (يزيد الرِّشْك) بكسر الراء وسكون المعجمة، القسام الذي يقسم الدور..))[9]. في باب: (الوفاة): (وقوله: (البزّارُ) بزاي ثم راء)[10].

1- 1/300.

2- 1/76.

3- 1/314.

4- 1/144.

5- 2/144.

6- 2/189.

7 2/114.

8- 2/78.

9 2/105.

10- 2/58.

أمثلة لضبط كنية الراوي:

قوله: ((.. (أبو النضر) بنون فمعجمة..))[1].

وقوله: (.. (أبا الرقاد) براء مضمومة، فقاف مخففة)[2].

وقوله: ((.. (عن أبيه) أبي الشعثاء، بفتح المعجمة والمثلثة وسكون المهملة وبالمد..))[3].

قوله: ((.. (عن أبي حصين) كبديع بمهملتين أحمد بن عبد الله بن يونس..))[4].

وقوله ((...(أبو كريب) مصغرا)[5].

ج- ميَّز المهمل، وبين المبهم من أسماء الرواة، فلا يكاد يأتي راو مهمل أو مبهم إلا ونبه عليه، وتعقب الإمام الترمذي بما كان ينبغي له أن يشير إليه، لئلا يشتبه الراوي بغيره.

مثال لتمييز المهمل: قوله رحمه الله: ((.. (عن شَريك): بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، الكوفي، القاضي بواسط ثم الكوفة، إذ هو الراوي عن عبيد الله بن عمر، وليس هو شريك بن عبد الله بن أبي نمر القاضي، كما وهم فيه شارح، ... وكان ينبغي للمؤلف تمييزه))[6].

مثال لتبيين المبهم: قوله: ((قوله (عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ)): لم يُسمّ، وإبهام الصحابي لا يضر، لأنهم كلهم عدول، قيل: هو الحكم بن عمرو، وقيل: عبد الله بن سَرْجِس، وقيل: ابن مغفل))[7].

وقوله: ((...(عن رجل) في نسخة بدله: (الطفاوي): بمهملة مضمومة، ففاء، نسبة لطفاوة حي من قيس غيلان، في: ((التقريب)): شيخ لأبي نضرة مجهول أيضا ففي الحديث مجهول كيف كان))[8].

د- اهتم بالبيان والإشارة إلى كثير من المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، من أسماء الرواة وألقابهم و أنسابهم. كما اهتم بذكر الاختلاف في أسماء الرواة في نسخ الشمائل.

أولا: عنايته ببيان المؤتلف والمختلف.

1 2/58.

2- 2/244.

3 1/103.

4- 2/292.

5- 1/112.

6- 2/112.

7- 1/107.

8- 2/5.

وقوله: ((قوله (عن الشَّعبي): نسبةً لـ: شَعْب، كفَلْس: بطنٌ من همدان، هو عامر بن شراحييل كمصابيح، ... والشُّعبي – بالضم: هو معاوية بن حفص الشُّعبي، نسبة لجده. والشِّعبي –بالكسر: هو عبد الله بن المُظفَّر الشِّعبي، كلهم محدثون. ذكره القاموس أخذا من كلام الذهبي))[1].

وقوله: ((البزار: بزاي ثم راء، الواسطي ثم البغدادي،.. والبزاز كله بمعجمتين إلا ثلاثةً: هذا، وخلف بن هشام، وأبو بكر بن عمرو بن عبد الخالق صاحب المسند))[2].

ثانيا: عنايته ببيان المتفق والمفترق.

مثال ذلك: قوله في ترجمة الصحابي الجليل أنس بن مالك: ((الأنصاري: خادم المصطفى ﷺ عشر سنين؛ ... وأنس بن مالك خمس منهم اثنان صحابيان، وحيث أطلق فالمراد هذا))[3].

وقوله: ((.. (محمد بن مرزوق): أي: أبو عبد الله الباهلي، .. وليس هو محمد بن مرزوق بن نعمان البصري، كما ظنه شارحٌ؛ لأنه لم يرو عنه أحد من الستة كما في التقريب..))[4].

وقوله: **((...(ثنا هشام)** هو ابن حسان، وهو الراوي عن ابن سيرين، فلذلك لم يميزه، لأن هشاما في الشمائل خمسة..))[5].

وقوله: ((...(عن عبد الله بن الحارث) ..البصري، هذا هو المراد؛ لأنه هو الذي يروي عن الحذاء، لا الهاشمي ولا المخزومي ولا غيرهما..))[6].

هـ- بين في كثير من تراجم الرواة من رووا عنه من مشايخهم، ومن روى عنهم من تلامذتهم.

مثال ذلك: قوله رحمه الله - في ترجمة عبد بن حميد: ((روى عن عليِّ بن عاصم، والنَّضْرِ بنِ شُميل، وابن أبي فديك وخلقٍ، وعنه: مسلمٌ، والترمذيُّ، وعِدّةٌ))[7].

قوله: ((.. (ثنا إبراهيم بن سعد) الزهري أبو إسحاق أخذ عن أبيه الزهري وطائفة، وعنه: ابن مهدي، وأحمد وخلق..))[8].

1- 150/1.

2- 58/2.

3- 12/1.

4- 168/1.

5- 168/1.

6- 159/1.

7- 136/1.

8 208/2.

و- **بين طبقة كثير من الرواة**، أهو من الصحابة؟، أو من كبار التابعين أو صغارهم؟، وهكذا، وقد يشير إلى طبقة الراوي بذكر بعض أقرانه المشهورين بالرواية.

من المعلوم ما لإبراز طبقة الراوي من أهمية وقيمة في تعريف الراوي وتحديد شخصيته، ومن ثم الحكم عليه بدقة جرحا وتعديلا. والمناوي – رحمه الله- لم يهمل هذا الجانب وأولاه أهمية في شرحه، فبعد أن ذكر الطبقات الاثني عشر والمقصود بها في مقدمة الشرح تبعا للحافظ ابن حجر في (التقريب)، اهتم بذكر الطبقة للرواة المترجم لهم في الشرح، ولكنه أحيانا يذكر اسم طبقة الراوي صراحة كقوله: من الثانية أو من العاشرة، وأحيانا يذكر مسمى الطبقة: كقوله (صحابي) أو (تابعي)، أو يذكر أنه من أقران عالم مشهور معلوم الطبقة، أو أنه من مشايخ أحد الأئمة الكبار المشهورين. ومثال ذلك:

قوله في ترجمة المطلب بن أبي وداعة: ((.. **(السهمي)** نسبة لقبيلة بني سهم من قريش، صحابيٌّ أسلم يوم الفتح، ونزل المدينة، وبها مات، ..))[1].

وقوله في ترجمة: **يوسف بن عبد الله بن سَلاَم ﷺ**: ((..صحابي صغير، وزعمُ العجلي أنه تابعيٌّ يرده قوله: **(قال سماني رسول الله ﷺ..)** ..))[2].

مثال لذكر طبقة الراوي إذا كان تابعيا: قوله في ترجمة الإمام الشعبي: ((..فقيهٌ مشهور، من كبار التابعين..))[3].

مثال لذكر طبقة الراوي غير الصحابي والتابعي، قوله: ((.. (عن يزيد بن أبي أمية): من الطبقة الخامسة، خرج له أبو داود، والمؤلف في الشمائل..))[4].

وقد لا يذكر الطبقة (صراحة)، وإنما يلمح لها من خلال ذكر أن الراوي من أقران أحد الأئمة المشهورين ونظرائه:

ومثاله: قوله في ترجمة عبد الله بن يزيد المخزومي: ((.. المدني المقرئ الأعور، مولى الأسود بن سفيان، من شيوخ مالك..))[5].

وقوله في ترجمة: ((...**(ليث بن سعد)** أي: الفهمي، مولاهم، عالم أهل مصر، **قال الذهبي: وثقوه، .. كان نظير مالك في العلم..**))[6].

1- 99/2.

2- 184/2.

3- 150/1.

4 280/1.

5 73/2.

6- 187/2.

وأحيانا يكتفي بذكر أن الراوي من مشايخ أحد الأئمة المشهورين، ومثال ذلك: قوله: ((.. **(..عن ابن الهاد)**: يزيد ابن عبد الله بن أسامة بن الهاد، الليثي المدني، ثقة مكثر، شيخ الإمام مالك)[1].

ز- تصحيح التحريف والتصحيف.

ومثال ذلك قوله في ترجمة: ((...(**عمّار مولى بني هاشم)** هو ابن أبي عمار،... وفي نسخ: **(عُمارة):** وهو سهو)[2].

وأخيرا: ذكر وفيات بعض الرواة، وهي فائدة قيمة يهتم بذكرها غالبا[3].

المطلب الثاني: منهجه في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا

يهتم الإمام المناوي -رحمه الله تعالى- بذكر الحكم على الرواة جرحا وتعديلا، حيث يبين درجة كل راو من رجال الإسناد، فإن كان من الصحابة أشار إلى صحبته، واكتفي بذلك؛ باعتبار التسليم بعدالة الصحابة [4]. وإن كان دون الصحابي ذكر فيه أقوال أئمة الجرح والتعديل، كابن معين، والبخاري، وأحمد، ويحيى القطان، وغيرهم.

وكثيرا ما يعتمد على أحكام الحافظ ابن حجر في (التقريب)، باعتبارها خلاصة موجزة، مصرحا بذلك في بعض الأحيان، وفي الغالب لا يصرح بذلك، كما أنه يذكر في بعض الأحيان أحكام الإمام الذهبي في (الميزان)، و (الكاشف)، وقد يتوسع أحيانا فيذكر ((تهذيب التهذيب)) لابن حجر، أو غيره من كتب الرجال المعتمدة.

وفيما يلي أمثلة تبين وتبرز منهجه في الجرح والتعديل من خلال هذا الكتاب:

- الإيجاز في الحكم على الراوي، وذكر من خرج له من الأئمة.

ومثال ذلك قوله في ترجمة قتيبة بن سعيد: ((أحد أئمة الحديث، ثقة ثبت))[5].

وقوله: ((... **(ثنا يحيى بن أبي الهيثم)** بمثلثة العطار الكوفي، ثقة من الخامسة، خرج له البخاري في الأدب المفرد..))[6].

وقوله في ترجمة زكريا بن أبي زائدة: ((...(**أنا أبي)**: زكريا، صدوق مشهور حافظ، وثقه أحمد، وقال أبو زرعة صويلح، يدلس، وأبو حاتم: لين، ..))[7].

1- 258/2.

2- 251/2.

3- ينظر على سبيل المثال: 76/1، و226/2، وغيرها.

4- ينظر على سبيل المثال: 99/2، 184/2.

5- 11/1.

6- 184/2.

7- 149/1.

وقوله: ((.. (**عن شهر**) كفلس، (**ابن حوشب**).. قال ابن حجر: صدوق ربما وهم، وثقه أحمد، وابن معين، وغيرهما، وقال ابن عون: تركوه، وابن حبان لا يحتج به، وابن هارون: ضعيف..))[1].

وقوله في ترجمة عبد الله بن حسان العنبري: ((.. قال في (الكاشف: ثقة. وفي التقريب: مقبول))[2].

وقوله في ترجمة النضر بن زرارة: ((..أورده الذهبي في الضعفاء والمتروكين، وقال: إنه مجهول، وقال ابن حجر مستور..))[3].

وقوله في ترجمة حماد بن سلمة: ((قال ابن حجر: أثبت الناس في ثابت، لكن تغير أخيرا))[4].

- وقد يُعدِّل الراوي أو يجرحه بلفظ عام، فيذكر في حق الثقة عبارة عامة تقضي بإمامته وجلالته وحفظه وأمانته، كقوله عن الإمام مالك[5]: ((إمام أئمة دار الهجرة))، وقوله عن البخاري[6]: ((جبل الحفظ وإمام الدنيا)) ، وقوله في ابن جريج[7]: ((المكي الفقيه المشهور، أحد الأعلام، أول من صنف في الإسلام))، وكثيرا ما يقع منه مثل ذلك في ترجمة الأئمة الكبار المشهورين.

كما يذكر في حق الضعيف ألفاظا تدل على ذلك، كقوله: في ترجمة حمزة الثمالي: ((ضعيف رافضي))[8].

- وبعد توثيق الراوي قد يذكر ما قيل فيه من غمز، وربما ذكر وجه الغمز وبينه، تنبيها منه على أنه لا يضرهم ولا يوجب ردهم.

مثال ذلك: قوله في ترجمة حميد الطويل: ((وثقوه واتفقوا على الاحتجاج به، لكنه كان يدلس عن أنس، ومن تركه فإنّما تركه لدخوله في عمل السلطان))[9].

وقوله: في ترجمة عاصم الأحول: ((..الحافظ، قاضي المدائن، لم يتكلم فيه إلا ابن القطان؛ لدخوله في عمل السلطان..))[10].

1- 134/1.
2- 144/1.
3- 122/1.
4- 118/1.
5- 11/1.
6- 24/1.
7 177/1.
8 267/1.
9- 16/1.
10 87/1.

وقوله في ترجمة مجاهد: ((أحد الأثبات الأعلام، ولم يلتفتوا إلى ذكر ابن حبان له في الضعفاء، بل أجمعوا على أمانته))[1].

كما أنه يذكر في الراوي المختلف فيه أقوال أئمة الجرح والتعديل، ثم يختم بحكم الحافظ ابن حجر من (التقريب)، وهي إشارة خفية منه إلى الترجيح بقوله؛ لاعتماده عليه كثيرا. وقد يقدم ما يراه مناسبا في حق الراوي بعبارة صريحة، مستقاة من (التقريب)، أو من حكم الإمام الذهبي، ثم يعرض اختلاف الأئمة حوله. وقد يشير إلى اختلاف الأئمة حوله، ثم يذكر درجته، وربما عرض في بعض الأحيان الاختلاف من غير ترجيح يفهم منه.

مثال ذلك: قوله في ترجمة محمد بن حميد الرازي: ((.. الحافظ، قال ابن حجر: ضعيف، وقال ابن معين: حسن الرأي ثقة، وقال الذهبي: وثَّقه جمعٌ، وقال البخاري: فيه نظر))[2].

وقوله في ترجمة علي بن حسين بن واقد: ((.. صدوق، وقال أبو حاتم: ضعيف. والنسائي: لا بأس به، والعقيلي: مرجئ))[3].

وقوله في ترجمة محمد بن إسحاق: ((صدوق، لكنه يُدلس، له غرائب. واختلف في الاحتجاج به. وحديثه فوق الحسن))[4].

وقوله - رحمه الله - في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي: ((كان من العلماء الزهاد على تشيُّعِه، بل رَفْضِه. وثّقه ابنُ معين، وضعفه ابن القطان، وقال أحمد: لا بأس به))[5].

وقوله في ترجمة جُميع بن عمير- بعد أن رجح التصغير في اسمه واسم أبيه-: ((.. قال أبو داود: جميع راوي حديث هند في صفة النبي ﷺ: أخشى أن يكون كذابا!، لكن وثقه أبو حاتم، وقال البعض: جمُيع رافضيٌّ فكأنه غير اسم أبيه إلى عمير نفورا من عمر. وسُوّغ ذكر الحديث الذي هو في إسناده: كونه صدوقا؛ فقد وثقه ابن حبان، ومن ضعفه إنما نفر من رفضه، والمروي ليس مما يدعو الرافضة إلى الكذب فيه، لكن جزم الذهبي بأنه واهٍ، وقال عن البخاري: فيه نظر))[6].

- يبين بعض الرواة المختلطين وزمن اختلاطهم، وكذا المدلسين منهم.

1 1/94.

2- 1/126.

3- 1/78.

4- 1/129.

5- 1/154.

6 1/38.

مثال ذلك: قوله - رحمه الله - في ترجمة جرير بن حازم: ((اختلط قبل موته سنةً، فحجبه أولاده، فلم يَسمع منه أحد بعد الاختلاط، قال البخاري: ربما يهم، وقال غيره: في حديثه عن قتادة ضعف))[1].

وقوله في ترجمة هشام بن عروة: ((.. حجة إمام، لكن تناقص في الكبر حفظه، ولم يختلط أبدا..))[2].

وقوله في ترجمة محمد بن إسحاق: ((صدوق، لكنه يُدلس))[3].

وقوله في ترجمة زكريا بن أبي زائدة: ((.. وقال أبو زرعة صويلح، يدلس..))[4].

قوله في ترجمة حميد الطويل: ((.. لكنه كان يدلس عن أنس، ..))[5].

-اهتم ببيان من خرج للراوي من أصحاب الكتب الستة، وقد يذكر مكان تخريجهم له، كما يحصل ذلك مع البخاري حين يخرج للراوي في غير الصحيح، وقد يذكر إن كان الراوي قد خرج له بعضهم تعليقا أو استشهادا.

ومثال ذلك: قوله في ترجمة عائشة بنت سعد بن أبي وقاص: ((.. خرج لها البخاري، وأبو داود، والنسائي..))[6].

وقوله في ترجمة معاوية بن هشام: ((..خرّج له البخاري في الأدب، والخمسة..))[7]. وقوله في ترجمة محمد بن إسحاق: ((خرَّج له البخاري في التعليق))[8].

قوله في ترجمة محمد بن عقيل: ((.. خرج له البخاري في التاريخ، وأبو داود، وابن ماجه))[9].

وقد يرمز لمن أخرج للراوي بالحروف تبعا للحافظ ابن حجر في التقريب: كقوله في ترجمة عثمان بن عبد الله بن موهوب: ((..ثقة من الرابعة، خرج له: (م ت ن)، وعثمان بن موهوب المنسوب لأبيه: من الخامسة لم يخرج له من الستة إلا النسائي وليس بمراد هنا ...))[10]. وقوله في ترجمة ربعي بن حراش: ((.. خرج له الجماعة..))[11].

وقوله في ترجمة محمد بن جبير بن مطعم: (خرج له الستة)[12].

وقد ينبه على أوهام الشراح ونسخ الشمائل في الراوي:

1- 94/1.

2- 91/1.

3- 129/1.

4- 149/1.

5- 16/1.

6- 314/1.

7- 113/1.

8- 129/1.

9- 123/1.

10 120/1.

11 74/2.

12- 226/2.

ومثاله: قوله في ترجمة عبد السلام بن حرب: ((...وهو غير عبد السلام بن حارث ووهم العصام حيث ظنه هو))[1]. وقوله في ترجمة: يزيد بن خالد: ((.. **(عن يزيد بن أبي خالد)**: كذا وقع في نسخ الشمائل، وصوابه: يزيد بن خالد، ابن يزيد، بن موهب بفتح الهاء الرملي، ..))[2].

المطلب الثالث: عنايته بألفاظ الأداء والرواية، واللطائف الإسنادية وما يتعلق بهما

يعتني المناوي -رحمه الله تعالى- بألفاظ الأداء والتحمل، وكذلك ذكر اللطائف الإسنادية، ونبه إلى الفوائد المهمة، كما أشار إلى بعض النكت الحديثية. والمثال على ذلك:

1- بين معاني بعض صيغ أداء الحديث، واختلاف العلماء حولها بحسب طرق التحمل، كـ(حدثنا)، و (أخبرنا)، و (أنبأنا)، كما بين مرتبة القراءة على الشيخ من بين مراتب طرق تحمل الحديث وسماعه، فقال:

((قوله: (أخبرنا): في نسخ: (حدثنا)، وهما: كأنبأنا، والثلاثة بمعنى عند جمع منهم: البخاري كما يشير إليه صنيعه في كتاب العلم وغيره. قال ابن حجر: ولا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة، ومن أصرح الأدلة فيه قوله تعالى: ﴿يَومَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾، ﴿وَلاَ يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾، وأما بالنسبة إلى الاصطلاح: ففيه خلاف، فمنهم من استمر على أصل اللغة، ومنهم: مالك وابن عيينة والقطان، وأكثر الحجازيين والكوفيين، وعليه عمل المغاربة، ورجّحه ابن الحاجب في (مختصره)، ونقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة. واختار النسائي وابن حبان وابن منده كابن راهويه إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه، وتقييده حيث يقرأ عليه، ومنهم من فرق بين الصيغ بحسب افتراق التحمل، فيخص التحديث بما يلفظ به الشيخ، والإخبار بما يقرأ عليه، وهو مذهب ابن جريج، والشافعي والأوزاعي، وابن وهب، وجمهور أهل المشرق، ثم أحدث أتباعهم تفصيلا آخرا فمن سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد فقال: حدثني، ومن سمع من غيره: جمع، ومن قرأ بنفسه على الشيخ: أفرد فقال: أخبرني، وخصوا الإنباء بالإجازة التي يشافه بها الشيخ من يجيزه وكل ذلك حسن غير واجب عندهم؛ إنما المراد التمييز بين أحوال التحمل، وظن بعضهم أنه واجب، فتكلف في الاحتجاج له وعليه بما لا طائل تحته،...))[3].

2- بيَّن معاني بعض الاختصارات المستعملة في رواية الحديث وكتابته وضبطه، سواء في السند، أو في المتن، كـ(ثنا)، و (ح) التحويل، و (نحوه)، و (مثله). مثال ذلك: قوله: ((ثم قال: ((وقد اعتيد عند كتبة الحديث في الرسم الاقتصار على الرمز في حدثنا: (ثنا)، أو (دنا)، وأخبرنا: (أنا)، أو (رنا)، وأنبأنا: (انبا)، ذكر هذه القسطلاني وقال: قل من نبه على ذلك، وممن جرى على ذلك الاصطلاح المصنف، قالوا ومن الاقتصار في الرسم: حذف (قال)، وكتابة صورة (ق) بدلها هكذا اختصروا في الكتابة لا في النطق، كما في شرح الألفية وغيرها، قال ابن

1- 107/1.

2- 107/1.

3- 10/1-11.

الصلاح: وقد رأيته في خط الحاكم وغيره، وهو غير حسن. قال: لكنه شاع وظهر حتى لا يكاد يلتبس، قال العراقي: إنه – يعني كتابة صورة (ق) اصطلاح متروك))[1].

وقوله: ((قوله (ح): إشارة إلى التحول من إسناد لآخر؛ وينطق القاري بلفظها، وقيل: هي من حال بين اثنين إذا حجز لكونها حالت بين الإسنادين، وبأنه لا يتلفظ بها، وقيل: هي رمز من قوله: (الحديث)، فيقول القاري إذا وصل إليها: الحديث..))[2].

وقوله: ((.. **(بهذا الإسناد)** هو رفع الحديث لقائله، والسند الإخبار عن طريق المتن، فهما متقاربان، ومن ثم استعملهما المحدثون بمعنى. **(نحوه)**: أي: نحو الحديث المذكور قبله، فهو مفعول حدثنا الثاني، أو الأول ومفعول الآخر محذوف، .. **(بمعناه)**: أي بلفظ آخر مفيد لمعنى المتن المتقدم، فهو تأكيد لقوله: (نحوه)، لدفع توهم المجاز، إذ (نحوه) شاع استعماله فيما وافق معنى وخالف لفظا، فهو يقتضي المغايرة، وأما: **(مثله)**: فشاع في الموافق لفظا ومعنىً، هذا هو المشهور، وقد يستعمل كل منهما مكان الآخر))[3].

3- مثال لذكره بعض اللطائف الإسنادية:

قوله في سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: ((وقوله **(عن جده)**: إن كان ضمير جده لأبيه: فالجدُّ: عبد الله بن عمرو، المكثر الصحابي ابن الصحابي ابن الصحابية، الأفضل من أبيه، والأكثرُ تلقيا وأخذا للعلم عن المصطفى ﷺ، وإن كان لعمرو ويراد الجد بواسطة وهو ظاهر العبارة كان الحديث مرسلا، ولذا ذهب جمع منهم: الشيخ أبو إسحاق الشيرازي إلى ضعف (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده)، لاحتمال الإرسال، لكن في (تهذيب) النووي: الأصح صحة الاحتجاج به ودعوى أنه أخذ ذلك عن صحيفة لا اعتداد بها ولا عبرة بها؛ إذ لم يثبت ذلك ولا ما يدل عليه، ومن ثم لم يعول أكثر المتقدمين والمتأخرين على ذلك واحتجوا به لقرائن أَثبتت عندهم سماعه من جد أبيه عبد الله، ويكفي احتجاج البخاري به، فإنه خرَّج له في القدر[4]))[5].

وقوله: ((قال عوف الأعرابي: **أنا أكبر من قتاد)** عرف منه كون قتادة يروي عن ابن عباس؛ لأنه كان راوي يزيد وأدركه وهو وإن لم يستلزم رؤيته لكن يستأنس به لذلك فالمقصود أنه من أكابر التابعين، ففي الحديث رواية تابعي عن تابعي))[6].

1- 11/1.

2- 128/1.

3- 28/1.

4- كذا والصواب في القراءة خلف الإمام.

5- 308/1.

6- 297/2.

المبحث الثالث: علوم الحديث المتعلقة بعلوم المتن

المطلب الأول: عنايته بضبط المتن وتوثيقه ومقابلته

أولا: عنايته بمقابلة نسخ "الشمائل":

من المعلوم أن ضبط المتن وتحقيقه وتوثيقه من أخص أسس الصنعة التي تميز بها المحدثون وأصلوا لها مند عصر الرواية، والإمام المناوي رحمه الله تعالى كان حريصا على توثيق نصوص الأحاديث – متنا وإسنادا- ومقابلتها على نسخ متعددة من نسخ الشمائل المتوفرة عنده على ما يبدو، وتعقب على بعض الشراح في بعض أوهامهم في النسخ والروايات. وهو لا يكتفي بعرض اختلاف هذه النسخ والروايات، بل كثيرا ما يبدي رأيه فيها، ويرجح ما يراه صوابا، ويوجه المعنى حسب ما تقتضيه هذه النسخ أو الروايات، مما يدل على غزارة علمه وسعة اطلاعه وتمكنه في علم الرواية. كما يؤكد هذا اعتماده في شرحه على نسخ خطية مصححة ومضبوطة، مما جعل كتابه في غاية الضبط والتوثيق.

ومثال ذلك، قوله: ((.. **(وكان النبي ﷺ يحب القثاء فأتيته به)** أي: بالقثاء، فالباء للتعدية، وفي نسخة: **(بها)** أي بالأشياء المذكورة..))[1].

وقوله: ((.. **(إلا ضحك)** وفي نسخة (إلا تبسم): موافقا لرواية البخاري..))[2].

وقوله رحمه الله: ((...**(من مغيبه)**: بفتح فكسر، ثم هاءٍ، أي من سفره، سمي مغيبا لأن الرجل يغيب فيه، وقول شارح: بتاء التأنيث: مخالف للأصول الصحيحة..))[3].

ثانيا: اهتمامه بذكر الروايات في ضبط المتن:

قوله: ((.. وفي رواية الصحيحين: **(إِذَا مَشَى تَكْفَأَ)**: بصيغة الماضي..))[4].

وقوله رحمه الله: ((.. **(وإن شرب اشتف)**: وروي: (رف) بالراء، وروي: (اقتف)، وهو بمعناه،.. وفي رواية: (استف): بسين مهملة أي أكثر الشرب..))[5].

وقوله: ((...**(من إناء واحد)**: وفي رواية البخاري: (من إناء واحد من قدح)، وفي رواية له أيضا: ((من إناء واحد من جنابة)..))[6].

---

1 1/301.

2 2/23.

3 2/110

4- 1/18.

5-2/63.

6- 1/91.

المطلب الثاني: عنايته بغريب الحديث، ومبهم المتن

أولا: عنايته بغريب الحديث:

اهتم المناوي – رحمه الله – كثيرا ببيان الكلمات الغريبة في المتن، فضبط حروفها، ووضح أصول ووجوه قراءة بعضها، وبين معانيها بأبسط عبارة، وبين دلالات الكلمة الواحدة، ومرادفها وأضدادها، وساق الاختلاف فيها، وربما رجح ما يناسب السياق النبوي، وكثيرا ما يعتمد على (تهذيب اللغة)، و(المصباح المنير)، و(الفائق)، و(الصحاح)، و(القاموس المحيط)، وبعض كلام أئمة العربية.

ومثال ذلك: قوله رحمه الله: ((.. (البائن): بالهمز، وجعله الياء وهم، لوجوب الاعتلال، أي: الظاهر طوله، من بان ظهر عل غيره، أو فارق من سواه أي: مفرط طولا، الذي عد عن حد الاعتدال، ذكره الحافظ ابن حجر...))[1].

وقوله: ((...(قالت الثالثة: زوجي العشنق): بمهملة فمعجمة مفتوحتين، فنون مشددة، فقاف، ويقال الطاء بدل القاف، قال الزمخشري: "العشنَّق والعشنَّط، أخوان وهما الطويل المستكره، فإن أرادت سوء الخلق فما عده بيان له، وإن أرادت الطول فلأنه في الغالب دليل على السفه، وما ذكرته فعل السفهاء ومن لا تماسك عنده". انتهى))[2].

وقوله: ((...(وإن شرب اشتف) وروي: "رفَّ" بالراء، وروي: "اقتفَّ" وهو معناه، وبه سميت القفة لجمعها ما جعل فيها، أي: أشفها ولم يدع في الإناء شيئا، والشفافة بضم الشين: بقية الماء في قعر الإناء يقال لمن شربها: اشتفها وتشفاها..))[3].

وقوله: ((...(قلت ما أشكلُ العين؟ قال: طويلُ شَق العين): هذا خلت عنه زبر اللغه المتداولة، ومن ثَمَّ جعله عياض وهْما من سِماك، قال صاحب الأفعال: "يقال شكلت العين بكسر الكاف إذا خالط بياضها حمرة، وفي "الصحاح": نحوه، وفي "القاموس": بياض مختلط بحمرة أو ما فيه بياض يضرب إلى حمرة وكدرة، وفي جميع كتب الغريب: الشُّكْلة حُمرة في بياض العين،.. قال القرطبي: وهذا هو المعروف عند أهل اللغة، وهو محمود محبوب..))[4].

وقوله: ((.. **(وأَجْرٍ)** بفتح الهمزة فسكون الجيم، فراء منونة، جمع: "جِرْوٍ" ومثلث الجيم، وهو الصغير من كل شيء حتى الحنظل والبطيخ ونحوه..))[5].

1- 13/1.

2- 61/2.

3- 63/2.

4- 55/1

5- 301/1.

وقوله: ((.. **(السنخة)** بسين مهملة فنون مكسورة فخاء معجمة. وبزاي بدل السين: المتغير الريح من الطعام، قال الزمخشري: سنخ و زنخ: إذا تغير وفسد، والأصل السين والزاي، وأصله في الأسنان، إذا ائتكلت أسناخها وفسدت..))[1].

وقوله: ((.. **(أومأ إليه)** النبي ﷺ: أي أشار إليه بيده أوغيرها، قال في "المصباح": أومأت إليه إيماءً أشرت إليه بحاجب أو يد أو غير ذلك..)) [2].

وقوله: ((.. **(في حجره)**: وهو الكسر ما بين يديك من بدنك، وبالفتح فرج الرجل والمرأة كذا في "القاموس"..))[3].

وقوله: ((.. **(بملل)** كجمل محل بين مكة والمدينة على سبعة عشر ميلا من المدينة))[4].

ثانيا: عنايته ببيان مبهم المتن.

اهتم -رحمه الله- ببيان مبهم المتن، وذلك بتتبع الروايات لعل إحداها صرحت به، أو الرجوع لشروح ودواوين السنة، كفتح الباري لابن حجر، مع بيان أوهام الشراح في هذا الباب.

ومثال ذلك: قوله: ((...**(استأذن رجل)** هو عيينة بن حصن الفزاري، الذي يقال له الأحمق المطاع، وجاء في رواية عبد الغني التصريح عن عائشة رضي الله عنها بأنه: مخرمة بن نوفل، فإن كانت الواقعة تعددت فظاهرٌ، وإلا فالذي عليه المعول هو الأول لصحة روايته.. ولهذا قال الخطيب وعياض وغيرهما الصحيح أنه عيينة..))[5].

وقوله في باب (التواضع): ((...**(أن امرأة)** كان في عقلها شيء كما في مسلم، قال الحافظ ابن حجر: ولم أقف على اسمها، وفي بعض حواشي أن اسمها: أم زفر، ماشطة خديجة رضي الله عنها، ونُوزع فيه))[6].

وقوله: ((.. **(ابنة لرسول الله ﷺ)**: هي: أم كلثوم - رضي الله عنها-، ووَهم من قال: رقية - رضي الله عنها-، فإنها ماتت ودفنت والمصطفى ﷺ في غزوة بدر، والقول بأنها بنت له صغيرة غيرهما ردّ أنه لم يثبت..))[7].

1- 2/165.

2- 2/268.

3- 2/184.

4- 2/224.

5- 2/199.

6- 2/162.

7- 2/154.

المطلب الثالث: منهجه في فقه الحديث ومختلفه

أولا: فقه الحديث.

إن من يقرأ شرح المناوي – رحمه الله- بتمعن؛ يجده قد ضرب بسهم وافر في تحصيل علم الفقه، وهكذا حال المحدثين قديما عنايتهم تنصرف دائما لفقه الحديث، كيف لا وهم يعدونه من أنواع علوم الحديث، فقد قال الحاكم رحمه الله-: ((ذكر النوع العشرين من علم الحديث النوع العشرون من هذا العلم بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث إتقانا ومعرفة لا تقليدا وظنا: **معرفة فقه الحديث** إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة، فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث، عن أهله ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث إذ هو نوع من أنواع هذا العلم))[1].

فلا غرو إذن أن نجد المناوي وهو من أهل الصنعة الحديثية يتناول المسائل الفقهية في شرحه كل ما عرضت له مناسبة لذلك، وتظهر براعته ونباهته في حسن توجيهه للروايات المتعارضة وتضمينه للشرح الفوائد المتعددة، مع بيان الأحكام المستفادة من أحاديث الباب، والاعتناء بالمصطلحات الفقهية، وغير ذلك، مما جعل كتابه هذا شرحا مليئا بالجوانب الفقهية، والفوائد العلمية. وفيما يلي بيان مختصر لأبرز معالم فقه الحديث عنده:

1- بيان المناسبة بين ترجمة الباب والحديث.

إن تراجم الترمذي للأبواب واضحة سهلة ليس فيها عناء في فهم وجه الارتباط بينها وبين أحاديث الباب، ولهذا لم يلتزم المناوي، ببيان المناسبة دائما بين التراجم وبين أحاديث الباب، إلا إذا كان هناك إشكال في ربط الترجمة بحديث الباب، فيبين ذلك. ومثال ذلك: قوله – رحمه الله- في باب: (العيش) عند شرح الحديث الثاني في الباب: ((..ثم **(آل محمد)** يشمله أيضا قياسا أولويا؛ لأنهم إذا صبروا شهرا فهو أحق وأولى لتعذر شبعه دونهم للقطع بأنه عند الضيق يؤثرهم على نفسه ولزيادة قوته الإلهية ولعدم وجود مأكول مع نفي إيقاد النار خبزا وطبخا، فالحديث مناسب للباب))[2].

2- استنباط الأحكام من أحاديث الباب.

يركز المناوي – رحمه الله- عنايته بفقه الحديث واستنباط الأحكام التي تؤخذ من أحاديث الباب، فهو غالبا لا يترك حديثا دون الإشارة إلى الأحكام التي تؤخذ منه، ويعتمد في ذلك الاختصار والإيجاز، وقد يضمن هذه الأحكام وسط الشرح، أو يترك الإشارة إليها في آخر الحديث.

1- معرفة علوم الحديث، 63.

2- 232/2.

ومثال ذلك: قوله في باب (العبادة): ((... قيل في الحديث دليل على أن العمل القليل لا يبطل الصلاة، وأن صلاة الصبي صحيحة، وأن له موقفا من الإمام كالبالغ، وأن الجماعة في غير المكتوبات جائزة. أقول: وقد صرح في الفروع اتفاق الفقهاء بكراهية الجماعة في النوافل إذا كان سوى الإمام أربعة، قال في الكافي: أن التطوع بالجماعة إنما يكره إذا كان على سبيل التداعي، وأما لو اقتدى واحد بواحد أو اثنان بواحد لا يكره، وإن اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه وإن اقتدى أربعة بواحد كره اتفاقا، وأما ما ذكره في شرح النقاية من جواز الجماعة في النوافل مطلقا نقلا عن المحيط، وكذا ما ذكره في الفتاوى الصوفية، ونحوهما، فمحمول على أن المراد بالجواز الصحة، وهي لا تنافي الكراهة والله أعلم..))[1].

وقوله في باب: (التواضع): ((... وفيه دليل على حل الجلوس في الطريق لحاجة، والنهي عنه محمول على من يؤذي أو يتأذى بجلوسه فيها))[2].

وقوله في باب: (التواضع): ((.. وفي الحديث جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عين المتعامل فيه، وعدم الاعتبار بفساد معتقداتهم ومعاملتهم فيما بينهم، واستنبط منه جواز معاملة من أكثر ماله حرام يعني لقوله تعالى: ﴿أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ﴾[3]، وفيه جواز بيع السلاح ورهنه وإجارته وغير ذلك من الكافر ما لم يكن حربيا، وفيه ثبوت المال لأهل الذمة في أيديهم وجواز الشراء بالثمن المؤجل، وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع والزهد في الدنيا والتقلل فيها مع قدرته عليها، والكرم الذي أفضى إلى عدم الادخار حتى رهن درعه، والصبر على ضيق العيش، والقناعة باليسير، وفضيلته لآله وأزواجه حيث يصبرون معه على ذلك، قال العلماء : والحكمة في عدوله ﷺ عن معاملة مياسير الصحابة إلى معاملة اليهود إما لبيان الجواز، أو لأنهم لم يكن عندهم إذ ذاك طعام فاضل عن حاجتهم، أو خشي أنهم لا يأخذون منه ثمنا أو عوضا فلم يرد التضييق عليهم، ولعله لم يطلع على ذلك من كان يقدر، أو أطلع عليه من لم يكن موسرا))[4].

ثانيا: عنايته بمختلف الحديث، ودرء التعارض بين الأحاديث:

كما تظهر عنايته بالأحاديث النبوية في حرصه البالغ على التعرض للمختلف والمشكل من الأحاديث، وإزالة التعارض المتوهم في العقول، وذلك بالجمع أو الترجيح بينها بالطرق المتبعة عند أهل الحديث.

وفيما يلي ذكر لأهم هذه الجوانب مع التمثيل لها:

1- 2/86.

2- 2/163.

3- سورة: المائدة، من الآية: 44

4- 2/166.

مثال دفع التعارض بين الروايات: قوله: ((.. **(أن النبي ﷺ دخل مكة)** أي يوم الفتح **(وعليه مغفر)** لا يعارضه: ((لا يحل لأحدكم أن يحمل بمكة السلاح))؛ لأنه في قتال لغير ضرورة، أو المراد حمل السلاح لمحاربة المسلمين على أن مكة أحلت له ساعة من نهار ولم تحل لأحد قبله ولا بعده، فلذا دخل عام الفتح متهيئا للقتال، أما مجرد حمله فيها فيكره أي لغير ضرورة، ومن ثم دخل عمرة القضاء ومعه ومع المسلمين السلاح في القراب))[1].

مثال على الترجيح بين الروايات:

أ- الترجيح بكون الحديث متفقا عليه:

ومثاله: قوله: ((وإذا رجعنا إلى الترجيح عند التعارض فحديث أنس هذا أصح، لاتفاق الشيخين عليه، وحديث أم سلمة الذي في أول الباب إنما يعرف من هذا الوجه))[2].

ب- الترجيح بكثرة الرواة ومزيد الوثاقة:

وقوله: ((قوله (أسمر اللون): ... قال الحافظ أبو الفضل العراقي: هذه اللفظة يعني لفظة: (أسمر) انفرد بها حُمَيْد عن أنس ﷺ، ورواه غيره من الرواة عنه بلفظ: (أزهر اللون)، ثم نظرنا من روى صفة لونه ﷺ غير أنس ﷺ: فكلهم وصفوه بالبياض دون السُّمرة، وهم خمسة عشر صحابيا. انتهى...وحاصله: ترجيح رواية البياض بكثرة الرواة ومزيد الوثاقة، وأما ما جمع به الشارح من أن المراد بالسمرة نفي كونه أبيض أمهق بل بياض مشرب بحمرة والعرب قد تطلق على من هو كذلك أنه أسمر فإنما يتم إن ثبت هذا الإطلاق بشاهد من كلامهم وأنى به!، والجمع بأن السمرة فيما برز للشمس والبياض فيما تحت الثوب ممنوع...))[3].

وقد يقوم بإيراد الروايات المتعددة لبيان اختلاف معانيها، ثم يرجح المعنى الذي يناسب الحديث منها.

ومثال ذلك: قوله في باب: (العبادة): (...(أتتكلف هذا؟!)، في بعض الروايات: ((أتكلفٌ هذا؟!)) بحذف إحدى التاءين الأولى أو الثانية على الخلاف المعروف، والتكلف في الأصل: اسم لما يفعله الإنسان بمشقة أو تصنع، والأول محمودٌ، والثاني: مذمومٌ، ومن البيِّن أن المراد هنا ليس إلا الأول))[4].

1- 199/1.

2- 141/1.

3- 17/1.

4- 80/2.

المبحث الرابع: العلوم المشتركة بين الإسناد والمتن

المطلب الأول: عنايته بعلل الحديث ونقده سندا ومتنا

اعتنى -رحمه الله- ببيان علة الحديث سندا ومتنا، مستعينا بأقوال وأحكام الأئمة النقاد وإعلالهم للحديث. كما اهتم بذكر وجوه الترجيح بين الروايات:

أ- بيان علة الحديث ومنشئها:

ومثال ذلك: قوله في باب: (الفراش): ((تنبيه: هذا الحديث قد أعله الحافظ العراقي بأن رواية محمد بن علي ابن الحسين عن عائشة -رضي الله عنها- مرسلة كما في تهذيب المزي))[1].

وقوله: ((...(أبا عبد الله) قيل: واسمه يزيد بن عمرو أو عمر أو عمير، وهذا صفة لرجل لا لزوج، وهو مجهولٌ فالحديث معلولٌ)).[2]

ب- الترجيح بوجه من وجوه الترجيح وهو العدد والأوثق:

قوله: ((قوله (أسمر اللون): ... قال الحافظ أبو الفضل العراقي: هذه اللفظة يعني لفظة: (أسمر) انفرد بها حُمَيْد عن أنس ﷺ، ورواه غيره من الرواة عنه بلفظ: (أزهر اللون)، ثم نظرنا من روى صفة لونه ﷺ غير أنس ﷺ: فكلهم وصفوه بالبياض دون السُّمرة، وهم خمسة عشر صحابيا. انتهى...وحاصله: ترجيح رواية البياض بكثرة الرواة ومزيد الوثاقة)).[3]

ج- الترجيح بكون الحديث متفقا عليه:

ومثاله: قوله: ((وإذا رجعنا إلى الترجيح عند التعارض فحديث أنس هذا أصح، لاتفاق الشيخين عليه، وحديث أم سلمة الذي في أول الباب إنما يعرف من هذا الوجه))[4].

د- مسألة الوقف والإرسال.

قوله: ((.. (قال أبو عيسى): أي المصنف: (هكذا روى سفيان بن عيينة هذا الحديث) شروع في بيان أن هذا الحديث روي بسند مرسل ولم يبين حكم ذلك لشهرته وهو أن الحكم للإسناد وإن كثرت رواة الإرسال، لأن مع المسند زيادة علم: (عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة، ورواه عبد الله بن المبارك وعبد الرزاق وغير واحدٍ عن معمرٍ عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلا ولم يذكروا فيه عن عروة عن عائشة رضي الله عنها) فصار بترك الصحابي مرسلا وبترك التابعي منقطعا، (وهكذا روى يونس وغير واحد عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلا،

1- 158/2.

2- 39/1.

3- 80/2.

4- 141/1.

قال أبو عيسى: وإنما أسنده ابن عيينة من بين الناس): فيه حصر الإسناد في ابن عيينة ولم يسبق ذلك الحصر فليس إعادته تأكيدا كما وهم، بل تأسيسا..))[1].

المطلب الثاني: منهجه في التخريج والحكم على الحديث

أولا: عنايته بالتخريج:

اعتنى المناوي بتخريج الأحاديث وعزوها إلى مصادرها الأصلية في ثنايا الشرح، وهو إما أن يذكر اسم المخرِّج وكتابه، أو يذكر أحدهما. وقد يكتفي بذكر الحديث من دون عزوه لأحد، وهذا يحصل معه غالبا في إيراد الروايات المختلفة، كما أنه يذكر في بعض الأحيان الراوي الأعلى للحديث وهو الصحابي، وفي بعضها ينسبه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - مباشرة، وقد يذكر بعض الأحاديث بالمعنى، ومن خلال تخريجاته يتبين أنه رجع إلى كمّ غفير من المصادر الحديثية، من الصحاح، والسنن، والمسانيد، والمعاجم، والمستدركات، وغيرها من جوامع الحديث وأجزائه.

ومثال ذلك: قوله: ((.. وأخرج أبو نعيم الأصبهاني: عن عائشة قالت: "كان أكثر شيب رسول الله ﷺ في الرأس في فوذي رأسه، وكان أكثر شيبه في لحيته حول الذقن، وكان شيبه كأنه خيوط الفضة يتلألأ بين سواد الشعر، فإذا مسه بصفرة وكان كثيرا ما يفعل ذلك صار كأنه خيوط الذهب" انتهى))[2].

وقوله: ((وهكذا في بعض طرق مسلم، لكن في رواية لأحمد أن أبا بكر وعمر خضبا بالحناء والكتم"، قال بعضهم وذكر عمر فيه: وهم، لما في رواية مسلم: " أن أبا بكر كان يخضب بالحناء والكتم، وعمر بالحناء وحده"..))[3].

وقوله: **((هذا الحديث قد خرجه بقية الأئمة غير أبي داود..))**[4].

وقوله: **((...(وكلم أهله)** أي: مواليه، كما في رواية البخاري))[5].

وقوله: ((.. وهذا حديث صحيح أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان))[6].

وقوله: ((وفي مستدرك الحاكم عن وهب: ((لم يبعث الله نبيا إلا وعليه شامات النبوة في يده اليمنى إلا نبينا فإن شامات النبوة كانت بين كتفيه))[7].

1- 305/1.

2- 109/1.

3- 110/1.

4- 262/2.

5- 219/2.

6- 226-225/2.

7- 71/1.

وقوله: ((.. قال الزين العراقي: (الذي في رواية المؤلف هنا وفي الجامع: ((أسألك خيره وخير ما صُنع له))، وفي رواية أبي داود، والنسائي: ((من خيره))، بزيادة (من)، وهكذا هو عند البيهقي وغيره، ورواية المؤلف أولى من جهة المعنى سيما في الدعاء على عموم خيره))[1].

قوله: (لما في أبي داود بسند صحيح أنه ﷺ كان إذا صلى الفجر تربع في مجلسه حتى تطلع الشمس حسناء))[2].

وقوله: ((لخبر أبي داود: كل خطبة ليس فيها تشّهد فهي كاليد الجَذماء))[3].

وقوله: ((تحقيقا لما أخبر به المصطفى ﷺ بقوله: إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين))[4].

ثانيا: عنايته بالحكم على الأحاديث:

اعتنى المناوي -رحمه الله- بذكر الحكم على بعض الأحاديث وبيان درجتها من حيث القبول والرد، وذلك بإيراده أقوال أئمة الحديث، أو بذكر حكم مباشر منه، مع بيان علة ضعف الحديث ورده في بعض الأحيان، وقد يذكر في بعض الأحاديث أنها في الصحيحين، أو في صحيح ابن حبان، أو في المستدرك من دون تعقيب، وربما يشير بذلك إلى صحتها ضمنيا، كما أنه في الغالب لا يحكم بحكم عام على أحاديث الشمائل، ولعله رأى في الحكم على رجالها كفاية.

ومثال ذلك قوله: ((قال الزين العراقي في شرح الترمذي: (وهذا الحديث إسناده ضعيف، لكن له شواهد منها ما في الخلفيات عن سعد بن سعد ((كان رسول الله ﷺ يكثر دهن رأسه وتسريح لحيته بالماء)). ومنها: ((ما في سنن البيهقي عن أبي سعيد: ((كان لا يفارق مصلاه سواكه ومشطه وكان يكثر تسريح لحيته)) وإسناده ضعيف...))[5].

قوله: ((قال المصنف في جامعه: حسن غريب، وقول أبي داود منكر، إنما لغرابته، فلا ينافي حسنه، وممن رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وتبعه القشيري في "الاقتراح"))[6].

وقوله: ((ولما رواه أبو داود أن الصحابة كان إذا لبس أحدهم ثوبا جديدا يقال له: تبلي ويخلف الله تعالى، ويدل له قول المصطفى ﷺ في الحديث الصحيح: لأم خالد: " واخلقي" روي بالياء وبالقاف))[7].

1- 139/1.

2- 222/1.

3- 6/1.

4- 39/1.

5- 102/1-103.

6- 177/1.

7- 140/1.

قوله: ((وفي خبر ضعيف: " أن المصطفى ﷺ كان لا يتنور، بل يحلق"، وصح مرسلا أنه كان إذا طلا بدأ بعانته: وخبر أنه دخل حمام الجحفة موضوع، خلافا للدميري، وروى البزار " من أراد أن يأتيه الغنى على كره فليقلم أظافره يوم الخميس، وقيل لم يثبت في قصها يوم الخميس شيءٌ، ولم يثبت في كيفيته ولا في تعيين يوم له شيء، وما عزي لعلي من النظم وغيره باطل..))[1].

- جمع في إيراده للأحاديث النبوية بين الصحيح والحسن والضعيف، ويشير وينبه على الموضوع غالبا، كما أنه جمع بين المرفوع والموقوف والمقطوع والمرسل من الأحاديث.

المطلب الثالث: اعتناؤه بالمصطلحات الحديثية

اعتنى المناوي رحمه الله باستخدام المصطلحات الحديثية في شرحه، واهتم بتوضيح معانيها الاصطلاحية، وببيان مسائل المصطلح والإشارة إليها، وتوضيحها، ومناقشتها.

ومن الأمثلة على ذلك:

أ- أشار إلى الراجح في سن التحديث والإسماع حيث قال: ((ومن زعم أن المراد به هنا من هو في سن يسن فيه التحديث وهو من نحو خمسين إلى ثمانين فَبَعُدَ ما أبعد، وتكلف التزم المشي على القول المزيف، إذ الصحيح أن مدار الإسماع على الاحتياج إليه وإن لم يبلغ خمس عشرة سنة، فقد حدث البخاري وما في وجهه شعرة))[2].

ب- عرَّف بمصطلح (الحافظ) عند المحدثين وبين المراد به وذكر مراتب المشتغلين بالحديث، حيث قال: (("الحافظ" أي للحديث لا القرآن، وهو من حفظ مائة ألف حديث متنا وسندا، ولو بتعدد الطرق والأسانيد، أو من روى ووعى ما يحتاج إليه ولأهل الحديث مراتب: أولها الطالب، وهو المبتدئ، ثم المحدث، وهو من تحمل روايته واعتنى بدرايته، ثم الحافظ، وقد ذكر، ثم الحجة وهو من أحاط بثلاثمائة ألف حديث، ثم الحاكم وهو من أحاط بجميع الأحاديث المروية، ذكره المطرزي..))[3].

ج- أشار إلى أن أحاديث الشمائل تعد من قسم المرفوع، ونقل في ذلك قول الحافظ ابن حجر، حيث قال: ((قال الحافظ ابن حجر: الأحاديث الواردة في صفته ﷺ، من قسم المرفوع اتفاقا، مع كونها ليست قولا ولا فعلا ولا تقريرا. وسبقه للإشارة إلى نحوه الكرماني حيث قال: علم الحديث موضوعه ذات رسول الله ﷺ من حيث إنه رسول الله، وحده: علم يعرف به أقواله وأفعاله وأحواله ﷺ، وغايته الفوز بسعادة الدارين..)) ثم عقب على قول الكرماني بقوله: ((غير أن ما ذكره في الموضوع عورض فيه))[4].

1- 261/1.

2- 6/1.

3- 7/1.

4- 10/1.

د- عرَّف بمصطلح الإسناد، وبين الفرق بينه وبين السند، حيث قال: ((قوله: "بهذا الإسناد" هو رفع الحديث لقائله، والسند: الإخبار عن طريق المتن، فهما متقاربان، ومن ثم استعملهما المحدثون بمعنى..))[1].

هـ- عنايته بشرح ألفاظ التحمل والأداء:

ومن ذلك قوله: (((أخبرنا) وفي نسخ: حدثنا، وهما كأنبأنا بمعنى عند جمع منهم البخاري، كما يشير إليه صنيعه في كتاب العلم وغيره، قال ابن حجر: ولا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة، ومن أصرح الأدلة في: ﴿يوْمَئِذٍ تُحدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾، وقوله: ﴿وَلاَ يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾...)).

حيث بين أن الألفاظ الثلاثة بمعنى واحد من حيث دلالتها اللغوية، ونقل في ذلك كلام الحافظ ابن حجر، م بدأ في عرض ومناقشة استعمالها من حيث الاصلاح، فقال: ((وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه خلاف، فمنهم من استمر على أصل اللغة ومنهم: مالك، وابن عيينة، والقطان، وأكثر الحجازيين، والكوفيين، وعليه عمل المغاربة، ورجحه ابن الحاجب في مختصره، ونقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة، واختار النسائي، وابن حبان كابن راهويه إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه، وتقييده حيث يقرأ عليه ..)).

ثم ذكر مذهب التفريق بين الألفاظ، فقال: ((.. ومنهم من فرق بين الصيغ بحسب افتراق التحمل، فيخص التحديث بما يلفظ به الشيخ، والإخبار بما يقرأ عليه، وهو مذهب ابن جريج، والشافعي والأوزاعي، وابن وهب، وجمهور أهل المشرق، ثم أحدث أتباعهم تفصيلا آخر: فمن سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد فقال حدثني، ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال أخبرني، وخصوا الإنباء بالإجازة التي يشافه بها الشيخ من يجيزه..))

ثم عقب بقوله: ((.. وكل ذلك حسن غير واجب عندهم، إنما المراد التمييز بين أحوال التحمل، وظن بعضهم أنه واجب فتكلف في الاحتجاج له وعليه بما لا طائل تحته، نعم يحتاج المتأخرون إلى رعاية الاصطلاح المذكور لئلا يختلط المسموع بالمجاز، وبعد تقرير الاصطلاح لا يحمل ما ورد من ألفاظ المتأخرين على محمل واحد بخلاف المتقدمين)).

ثم أشار إلى اختصار هذه الصيغ ورموزها: ((.. وقد اعتيد عند كتبة الحديث في الرسم الاقتصار على الرمز في حدثنا، أو: دنا، وأخبرنا: انا، أو: رنا، وأنبأنا: أنبا، ذكر هذه القسطلاني وقال: قل من نبه على ذلك، وممن جرى على هذا الاصطلاح المصنف..))[2].

و- تعريفه ببعض المصطلحات الحديثية: ويظهر ذلك في الأمثلة الأتية:

1) بين المراد بالمضطرب عند المحدثين مع بيان حكمه:

1- 28/1.

2- 10/1-11.

ومثال ذلك في قوله: ((وقوله (وعبد الرزاق كان يضطرب في هذا الحديث): بيان للمراد بالاضطراب هنا وهو: تخالف روايتين فأكثر، إسنادا أو متنا، بحيث لا يمكن الجمع بينهما، فإن ترجح أحد الوجوه بنحو كثرة الطرق أو كونه أصح، أو أشهر، أو رواته أثبت، فالحكم للراجح، ولا يكون حينئذ مضطربا،...)).

ثم قال: ((والمضطرب ضعيف، لإنبائه عن عدم إتقان ضبطه،...)) [1].

2) عرف الأثر عند المحدثين، حيث قال: ((فالمراد بالأثر الحديث، وما هو في حكم المرفوع، لا ما اصطلح عليه الفقهاء من استعماله في كلام السلف، قال النووي في ((شرح مسلم)): الأثر عند المحدثين يعم المرفوع والموقوف، كالخبر، والمختار إطلاقه على المروي مطلقا، سواء كان عن الصحابي أو المصطفى ﷺ. وخصَّ فقهاءُ خراسان الأثر بالموقوف على الصحابي، والخبرَ بالمرفوع))[2].

ز- بين معاني بعض الاختصارات المستعملة في رواية الحديث وكتابته وضبطه، سواء في السند، أو في المتن، كـ (ح) التحويل[3]، و (نحوه)[4]، و (مثله)[5].

ح- بيان مذهبه في مسائل مختلف فيها بين المحدثين باختصار.

ومن ذلك بيان مذهبه في مسألة العمل بالحديث الضعيف حيث قال في باب (التواضع): ((...حسبما جاء ذلك في خبرين، وهما وإن كانا ضعيفين يعمل بهما في الفضائل، فزعم سقوط الاستدلال بهما لذلك وهم))[6].

ط- اعتناؤه بذكر مسائل تتعلق بعلم الجرح والتعديل.

ومثال ذلك قوله في باب: (الرؤية في المنام): ((... وهذا مسوق لبيان الاحتياط في الرواية، والتثبت في النقل، واعتبار من يؤخذ عنه، والكشف عن حال رجاله: واحدا بعد واحد، حتى لا يكون فيهم مجروح، ولا منكر الحديث، ولا مغفل، ولا كذاب، ولا مَن يتطرق له طعنٌ في قول أو فعل؛ فمن كان فيه خلل فترك الأخذ عنه واجب لمن عقل ...)). ثم قال: ((... وقد روى الخطيب وغيره: عن الحبر ﷺ مرفوعا: ((لا تأخذوا الحديث إلا عمن تجيزون شهادته))، وروى ابن عساكر، عن مالك: (لا تحمل العلم عن أهل البدع، ولا تحمله عمن لم يُعرف بالطلب، ولا عمن يكذب في حديث الناس، وإن كان في حديث رسول الله ﷺ لا يكذب))[7].

1- 252/1.

2- 302/1.

3- 128/1.

4- 28/1.

5 28/1.

6- 169/2.

7- 303/2.

الخاتمة

الحمد لله الأول الآخر الظاهر الباطن، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الخاتم، وعلى آله وصحبه أولي النهى والمكارم. وبعد،

ففي خاتمة هذا البحث أذكر أبرز نتائجه وأهم التوصيات التي رأيتها:

أولا- أبرزنتائج البحث:

1- أن شرح الشمائل للمناوي من أجل شروح الشمائل وأكثرها فائدة، وقد استفاد وأفاد منه الشراح المتأخرون لكتاب الشمائل، واعتمدوا عليه خاصة في الجوانب الحديثية.

2- عناية المناوي بشرح أسانيد الأحاديث وتوسعه في الحكم على الرواة ومعرفة طبقاتهم.

3-أن الإمام المناوي يعتني بتخريج أحاديث الباب في كتاب الشمائل، كما يعتني بتخريج الأحاديث التي يستشهد بها في ثنايا الشرح.

4- يعتني المناوي -رحمه الله تعالى- بذكر علة الحديث بإيجاز شديد.

5- أن المناوي --رحمه الله- - يحكم على الأحاديث حكما مختصرا مكتفيا غالبا بالحكم على رواة الأحاديث.

6- أن للمناوي مكانة في فقه الحديث والجمع بين المتعارض من الأحاديث.

7- للمناوي عناية فائقة في بيان غريب الحديث ومختلفه وفقهه، وشرحه مليء بالفوائد الحديثية والتربوية.

ثانيا- التوصيات:

يوصي الباحث بالعناية بشرح المناوي على الشمائل وطبعه طبعة تليق به علميا، مع دراسة تعقباته على الشراح، وتعقبات الشراح عليه، ومحاكمتها، ونقدها علميا.

فهرس المصادروالمراجع

القرآن الكريم برواية قالون عن نافع.

1) إعلام الحاضر والبادي بمناقب الشيخ عبد الرؤوف المناوي الحدادي، لمحمد تاج الدين بن محمد عبد الرؤوف المناوي، تح: أحمد مرشد، (دار الإحسان، القاهرة، مصر، ط: 1، 2020م).
2) الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي، (دار العلم للملايين، ط: 15، 2002م).
3) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، لمحمد بن علي الشوكاني، (دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط: بدون).
4) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي، (ت: 1111هـ)، (دار صادر، بيروت –لبنان، ط: بدون).
5) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (ت: 1345هـ)، تح: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، (دار البشائر الإسلامية، ط: 6، 1421هـ-2000م).
6) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل، محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، (دار البشائر الإسلامية – دار ابن حزم، ط: 3، 1988م).
7) سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة، تح: محمود عبد القادر الأرناؤوط، (مكتبة إرسيكا، إستانبول، تركيا، ط: 2010 م).
8) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف، (ت: 1360هـ)، تح: عبد المجيد خيالي، (دار الكتب العلمية، لبنان، ط: 1، 1424 هـ - 2003 م).
9) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، (دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط: 1، 1406 هـ - 1986م).
10) شرح الحديث النبوي دراسة في التأريخ للعلم والتأصيل له، وتقويم المصنفات فيه والتدرب عليه، للشريف حاتم بن عارف العوني، (نما للبحوث والدراسات، القاهرة- بيروت، ط: 2، 2023م).
11) شرح الشمائل، للإمام عبد الرؤوف المناوي المصري، (دار الأقصى، القاهرة، مصر، ط: بدون)
12) الطبقات الكبرى= الكواكب الدرية في طبقات السادة الصوفية، لزين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي، تح: محمد أديب الجادر، (دار صادر، بيروت، لبنان، ط: 8).

13) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تح: إحسان عباس، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:2، 1982م).
14) معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف بن إليان بن موسى سركيس، (مطبعة سركيس بمصر، ط: 1346هـ، 1928م).
15) معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد، الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع، (ت: 405هـ)، تح: السيد معظم حسين، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 2، 1397هـ- 1977م).
16) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد الباباني البغدادي، (وكالة المعارف الجليلة، إستانبول، ط: 1951م).